

مشروع فتح فروع للمصارف الاجنبية  
أو مشاركتهم للمصارف العراقية  
بمدينة البصرة

## يتناول البحث :

- ١- المقدمة .
- ٢- اهمية البحث .
- ٣- مشكلة البحث .
- ٤- اهداف البحث .
- ٥- المقترحات والتوصيات .

## المقدمة :

لابد لنا الإشارة الى الارتباط الوثيق مابين الأستثمار وما بين المؤسسات المالية في المحافظة وعلى رأسها الجهاز المصرفي متمثلاً " بالبنك المركزي العراقي والمصارف العاملة في محافظة البصرة سواء القطاع العام أو الخاص .  
وأن البنك المركزي العراقي يسعى جاهداً " لتفعيل الأستثمار في محافظة البصرة لكونه الجهة الرئيسية والموجهة للنشاط المالي في المحافظة وعليه ما هذا البحث الا مساهمة متواضعة من هذا القطاع لدعم الجانب الاقتصادي في المحافظة .

## اهمية البحث :

يهتم المقترح الى تنشيط القطاع الخاص في عموم محافظة البصرة ومن أجل خلق فرص عمل جديدة وكبيرة وفرص تنمية مشاريع قائمة ومعلقة حالياً" أو توسيع مشاريع قائمة وأدخال الصناعة الحديثة في كافة القطاعات لنموها سواء كانت مشاريع صغيرة جداً" أو متوسطة وأن فتح المصارف الاجنبية أو مشاركة المصارف الاجنبية لمصارف عراقية يساعد على منح القروض بأسعار فائدة تنافسية مع أسعار الفائدة للجهاز المصرفي العراقي . علماً" بأن الاتجاه للسياسة العامة في الدولة هو تشجيع المشاريع الصغيرة ويمكن الأستفادة من الشركة العراقية لضمان القروض المصرفية ( شركة مؤسسة بمشاركة ( ١١ ) مصرف قطاع خاص ويبلغ رأسمالها والاحتياطيات بحدود سبعة مليار دينار عراقي وتقوم بضمان القروض الصغيرة من قيمة خمسة الاف دولار امريكي الى مائتان وخمسون الف دولار امريكي الممنوحة من المصارف وتكون نسبة الضمان ( ٧٥%) من مبلغ الغرض والعمولة التي تستوفيه الشركة ( ٢%) سنوياً" ) .

ان إلغاء المديرية العامة للرقابة على التحويل الخارجي في البنك المركزي العراقي واحلال مكتب مكافحة غسل الاموال ما هو الا تشريع جديد يسهل حركة رؤوس الاموال من وإلى العراق . وهناك شراكة المصرف التجاري العراقي مع البنك الاهلي المتحد / البحرين بنسبة ( ٤٩%) وشراكة مصرف دار السلام للأستثمار مع بنك HSBC البريطاني بنسبة ( ٧٠%) وشراكة مصرف الائتمان العراقي مع بنك الكويت الوطني بنسبة ( ٧٥%) ومع مؤسسة التمويل الدولية بنسبة ( ١٠%) وشراكة المصرف الاهلي العراقي مع بنك الصادرات والتمويل الاردني بنسبة ( ٤٩%) وشراكة مصرف بغداد مع شركة العراق القابضة بنسبة ( ٣٩%) ومع بنك الخليج المتحد البحراني بنسبة ( ٩,٩%) ومصرف المنصور للأستثمار من ضمن مؤسسة بنك قطر الوطني بنسبة ( ٢٣,٢%) ومصرف التعاون الاقليمي للتنمية والأستثمار من ضمن مؤسسة المصرف الزراعي الايراني بنسبة ( ٩,٩%) ومصرف اقتصاد توين الايراني بنسبة ( ٦٥%) .

(٧-٢)

نلاحظ من هذه المشاركات للمصارف العراقية مع مصارف أجنبية حيث أن هذه المصارف الأجنبية لها موثوقيتها لدى العالم الخارجي ولديها مراسلين في كافة أنحاء العالم لأن أغلب المصارف العراقية تم تأسيسها بعد عام ١٩٩٠ أي في فترة الحصار الاقتصادي على العراق علماً إن هذه المصارف لم تمارس دورها في استخدام الأموال المتاحة لها في التسهيلات المصرفية بمنح القروض لكافة الأنشطة ويقتصر دورها حالياً على شراء العملة الأجنبية من مزاد البنك المركزي العراقي وتحويلها لصالح الزبائن والاستفادة من الفروقات بين البيع والشراء وهذا لا يمثل عملاً مصرفياً حقيقياً إذ أن الحوالات لا تدخل في مفهوم تنمية فعاليات الاقتصاد الوطني .

**تعريف الصيرفة:** هي قبول الودائع ومنح الائتمان عليه فإن التوسع في عدد المصارف يعني التوسع في قبول الودائع وتنوع الودائع سواء حسابات جارية أو توفير وهنا نصل الى طرف المعادلة الآخر وهو منح الائتمان ويكون أما قصير الأجل أو متوسط أو طويل الأجل أي القروض والسلف وخصم الكمبيالات التجارية وغيرها من أنواع التسهيلات المصرفية أو بالبطاقة الائتمانية . علماً بسبب الظروف الحالية فإن الثقة بالأدوات المصرفية المذكورة أعلاه منعدمة مما أدى الى اعتماد أسلوب التداول النقدي المباشر واستخدامه في عمليات الالتزامات وإيفائها .

## مشكلة البحث:

لا يوجد في محافظة البصرة منافذ لدعم القطاعات ( الزراعي الصناعي التجاري السياحي ٠٠٠ الخ ) وخصوصاً القطاع الخاص منها وهنا توجد قدرات وخبرات لكنها تفتقر الى التمويل وأن هذه المصارف سوف تدعم التنمية والاقتصاد والشيء الأهم هو موضوع فتح الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية لا توجد مصارف في البصرة تتعامل مع العالم الخارجي بصورة مباشرة وإنما جميع المصارف العاملة تكون العاصمة الأردنية عمان هي حلقة الوصل من خلال المصارف الأردنية وبالأخص المصارف الأهلية أما المصارف الحكومية فلا يحق لها التعامل مع العالم الخارجي بسبب ديون العراق الخارجية وصندوق التعويضات باستثناء المصرف العراقي للتجارة [www. Tbi Iraq . com](http://www.TbiIraq.com) ( Trade Bank of Iraq ) وبالتالي تظهر الحاجة الى انشاء مصرف جديد في البصرة تساهم الحكومة العراقية فيه بنسبة (٢٥%) و (٧٥%) للأستثمار الأجنبي على أن لا يقل رأسماله على (٥٠) مليون دولار أمريكي ويمكن للحكومة بيع حصتها خلال خمسة سنوات من تاريخ تحقيق اول ربح وبذلك يصبح المصرف قطاع خاص وبموجب القانون يمكن للمصارف الاجنبية تحويل أرباحها الى دولة الام .

## اهداف البحث :

يعد خلق فرص العمل هدفاً أساسياً في أي ممارسة يهدف لتأمين نمو اقتصادي في محافظة البصرة كما انها عامل اساسي في الأستقرار الداخلي للعراق المتحول حديثاً نحو الديمقراطية وكما منصوص عليه في خطط الحكومة العراقية حيث أن المصارف الاجنبية والشراكة مع المصارف العراقية . تخلق فرص عمل جديدة ورفع مستوى المهارات في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والسياحية وغيرها في حالة الاستخدام الامثل للودائع كما هو معروف في العمل المصرفي وليس كما هو معمول به حالياً في ايداع الودائع المستلمة لدى البنك المركزي العراقي وأستثمارها لديه وتحقيق فائدة يعتبرها المصرف ايراداً في حين ان هذا الايراد لا يمثل ايراداً متحقق في نشاط مصرفي فعلي .

ان موضوع البطالة من الامور المهمة التي يجب على الباحثين والمسؤولين في الدولة الاهتمام بها كل حسب موقعه وهنا في بحثنا نقول بالأستثمارات المناسبة تستطيع الحكومة ان تحول الاعداد الضخمة من الشباب من سكانها الى نعمة .

ومن حيث المبدأ فإن فتح فروع للمصارف الاجنبية له دور في توفير التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بهدف تطويرها والمساهمة في الحد من البطالة وأدخال الصناعة الحديثة الى العراق لكافة القطاعات .

ان كثير من الدول يعد الجهاز المصرفي مصدر من مصادر الثروة والدخل القومي وأن الجمهورية اللبنانية هي خير مثال على ذلك حيث يوجد في لبنان (٦٣) مصرفاً عدا الفروع وجميع هذه المصارف تعود للقطاع الخاص أو شراكة مع مصارف عالمية أو فروع لمصارف عالمية وجميع دول العالم توجد لديها مصارف أجنبية وفي عام ١٨٩٠ كان هنالك فرعين للبنك الشاه هنشاهي الايراني في بغداد والبصرة والبنك العثماني والبنك البريطاني وهي النواة للحياة المصرفية العراقية شريطة ان تتعاون هذه الفروع الاجنبية على دعم متطلبات التنمية الاقتصادية وليس تحقيق الربح السريع عن طريق استخدام هذه الفروع كوسيلة لتمويل رأس المال العراقي الى الخارج .

ان انفتاح الاقتصاد العراقي للأستثمار الأجنبي ودعوة المستثمرين للأستفادة من هذه الفرصة وذلك للوصول الى المصلحة المتبادلة بين المستثمر والجهات العراقية .

- ١- تنشيط العلاقات المصرفية مع العراق من خلال حماية ودائع المصارف العراقية لدى المصارف الاجنبية .
- ٢- توفير الأمن للجهاز المصرفي بأنواعه حيث كان قبل سقوط النظام حصار خارجي أما اليوم ولسبب الظرف الأمني اصبح الحصار داخلي .
- ٣- انفتاح محافظة البصرة وربطها بشبكة اتصالات واسعة بالعالم الخارجي من خلال الجهاز المصرفي .
- ٤- أفهام المجتمع عن دور المصارف الاجنبية والشراكة العراقية مع المصارف الاجنبية من أجل اقتصاد مزدهر للعراق ورفع الافكار التي كانت سائدة في ظل النظام السابق .
- ٥- تدريب الكوادر المصرفية الحالية وطلبة كلية الإدارة والأقتصاد على كل ما هو حديث بالصناعة المصرفية الحديثة .
- ٦- جعل مبدأ المنافسة الشريفة بين المصارف العاملة بمدينة البصرة بحيث يكون المصرف الذي يأخذ عمولات قليلة عن الخدمات المصرفية ويدفع فوائد عالية على الودائع هو الفائز بالساحة المصرفية البصرية .
- ٧- دعوة الحكومة العراقية الى الأسراع بحل موضوعي ديون العراق الخارجية ( نادي باريس و نادي لندن ) وموضوع صندوق تعويضات حرب الخليج من خلال الدول الكبرى والامم المتحدة .
- ٨- انفتاح الجهاز المصرفي كما كان في السابق مع العالم الخارجي أي عولمة الجهاز المصرفي .
- ٩- لقرب مدينة البصرة من دول الخليج والجارا ايران يجب أن نعتبرها شأنها شأن المدن المجاورة في الصناعة المصرفية الحديثة .
- ١٠- أن افتتاح المصارف الاجنبية سوف تسهل عملية فتح الاعتمادات المستندية (L /C) سواء بالاستيراد أو التصدير ويتم إدخال البضائع الى العراق بالشكل الاصولي ووفق الاعراف الدولية وهناك ضمان للمستورد والمصدر وعدم حصر الاعتمادات الحكومية بالمصرف العراقي للتجارة كما هو معمول به حالياً" والسماح للدوائر الحكومية بالتعامل مع المصارف الاهلية وقبول خطابات الضمان الصادرة منها والصكوك المسحوبة عليها أسوة بالمصارف الحكومية على أن يتم التنسيق مع البنك المركزي العراقي فرع البصرة مسبقاً" علماً" أن هذه المصارف تخضع الى رقابة وتدقيق البنك المركزي العراقي كما ورد في قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ .
- ١١- لايمكن تطوير محافظة البصرة لولا وجود مصارف أجنبية ولايوجد اقتصاد بدون سيولة نقدية مثل الزراعة لايمكن أن تكون بدون ماء .
- ١٢- أن قانون البنك المركزي العراقي يعتبر هو الفيصل في الرقابة على المصارف سواء كانت عراقية أو أجنبية أو مشاركة ولاتوجد أي تفرقة بين الجهاز المصرفي جميعها كأسنان المشط وتخضع الى رقابة شديدة من قبل البنك المركزي العراقي .

(٧-٥)

- ١٣- تفعيل عمل اللجنة العليا للاستثمار وهيئة الاستثمار في المحافظة مع اشراك ممثل عن الجهاز المصرفي وليكن من المصارف الاجنبية أو الاهلية في هذين اللجنتين وتفعيل دور لجنة الاستثمار في المحافظة واعتبارها مركزا " أرشاديا" ومسهل لعملية الاستثمار .
- ١٤- الابعاز الى الملحقيات التجارية بالسفارات العراقية بالخارج الى أخذ دورها بالنسبة لقانون الاستثمار وترجمة قانون الاستثمار الى عدة لغات .
- ١٥- تسريع انضمام العراق الى لجان وجمعيات ضمان الاستثمار لغرض دخول المستثمرين .
- ١٦- انشاء صندوق ضمان الاستثمار بمشاركة الحكومة العراقية بجزء والمصارف بالجزء الآخر كما هو معمول به في دول العالم ويكون عمل الصندوق أشبه بشركة إعادة التأمين .
- ١٧- السماح للرأسمال الوطني العراقي بكل امتيازات الاستثمار الأجنبي لمشاريع الاستثمار الحكومي .
- ١٨- منح امتيازات إضافية لشركات الاستثمار وخصوصا " المشاريع التي لاتحقق ربحا" في السنتين الاولى والثانية أي تكون عبارة عن مصروفات تشغيلية .
- ١٩- المشاركة الوطنية والاجنبية في الاستثمار والسماح للرأسمال الأجنبي بالنسبة العليا .
- ٢٠- ضرورة انشاء سوق للأوراق المالية في مدينة البصرة وسوق لتجارة الذهب وسوق للمعادن الثمينة مثل الالماس والبلاتين وغيرها .
- ٢١- من خلال المصارف الاجنبية يمكن الحصول على مساعدات الدول المانحة لأقامة مشاريع اسكان لذوي الدخل المحدود ويتم تعيين جهات مراقبة للتنفيذ اجنبية حيادية بضمان وزارة المالية او الحكومة العراقية أي تكون مباشرة بين مجلس المحافظة والدول المانحة .
- ٢٢- اختيار بعض المحاكم الاوربية أو العربية والعراقية لحسم النزاعات .
- ٢٣- جعل العراق منطقة واحدة لغرض الاستثمار وأن تنمية المشاريع في البصرة سوف يعود نتائج هذا الاستثمار على البصرة مباشرة وبقيّة مناطق العراق بأعتبار ان العراق كل وليس جزء .
- ٢٤- فتح مكتب تنفيذ ارشادي للاستثمار في محافظة البصرة وتوجد فيه منشورات عن الاستثمار بعدة لغات .
- ٢٥- أستحداث موقع على شبكة الأنترنت للاستثمار في محافظة البصرة .
- ٢٦- أستخدام نظام النافذة الواحدة لتنفيذ الاستثمار .
- ٢٧- دعوة مصرفي كردستان وبابل الى فتح فروع لها بمدينة البصرة لكونهما من التصنيف الجيد للمصارف العراقية .

(٧-٦)

٢٨- مطالبة الجهات المختصة بالمحافظة أستثمار علاقاتها المباشرة مع دول الجوار لتشجيع المصارف العاملة فيها على فتح فروع في البصرة بعد موافقة البنك المركزي العراقي عليها علما" بأن الفرع حسب التعليمات يحتاج الى رأسمال صغير لايزيد على سبعة ملايين دولار أمريكي ويمكن دعوة المصارف العاملة لدول الجوار الى مؤتمر يعقد في البصرة لهذا الغرض .

وأخيرا" نعاهد الله ونعاهدكم على بذل كل الجهد من أجل خدمة مدينتنا البصرة وعراقنا الحبيب والله الموفق .

زهير علي اكبر  
المدير العام  
البنك المركزي العراقي  
فرع البصرة